

Distr.: General
13 December 2024
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

الدورة الحادية والأربعون

جنيف، 6-8 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

تقرير فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن دورته الحادية والأربعين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من 6 إلى 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2024



الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة		
3	مقدمة
3	أولاً - الاستنتاجات المتفق عليها
	ألف - استعراض التقدم المحرز في التنسيق والتنفيذ العملي لعملية الإبلاغ عن الاستدامة، والضمان، والاعتبارات الأخلاقية المتعلقة بها	
3	
4	باء - الدمج بين الإبلاغ عن الأداء المالي للكيانات والإبلاغ عن أدائها بشأن الاستدامة: الاستفادة من الرقمنة
4	جيم - مسائل أخرى
6	ثانياً - الموجز المقدم من الرئيس
6	ألف - الجلسة العامة الافتتاحية
	باء - استعراض التقدم المحرز في التنسيق والتنفيذ العملي لعملية الإبلاغ عن الاستدامة، والضمان، والاعتبارات الأخلاقية المتعلقة بها	
9	
15	جيم - الدمج بين الإبلاغ عن الأداء المالي للكيانات والإبلاغ عن أدائها بشأن الاستدامة: الاستفادة من الرقمنة
19	دال - مسائل أخرى
20	ثالثاً - المسائل التنظيمية
20	ألف - انتخاب أعضاء المكتب
21	باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
21	جيم - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والأربعين
21	دال - اعتماد التقرير
		المرفقات
22	الأول - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والأربعين
23	الثاني - الحضور

مقدمة

عُقدت الدورة الحادية والأربعون لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في قصر الأمم بجنيف في الفترة من 6 إلى 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

أولاً- الاستنتاجات المتفق عليها

ألف- استعراض التقدم المحرز في التنسيق والتنفيذ العملي لعملية الإبلاغ عن الاستدامة، والضمان، والاعتبارات الأخلاقية المتعلقة بها (البند 3 من جدول الأعمال)

إن فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ،

إن يدرك ما للإفصاحات الموثوق بها المتعلقة بالمسائل المالية والاستدامة من أهمية بالغة لاتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة،

وإن يركب بالتقدم المحرز نحو تحقيق مزيد من الاتساق في متطلبات الإبلاغ عن الاستدامة من جانب الكيانات في القطاعين الخاص والعام،

وإن يدرك الحاجة الملحة إلى أن تقوم الدول الأعضاء، وخاصة البلدان النامية، ببناء القدرات التنظيمية والمؤسسية والبشرية لدعم التنفيذ الفعال لمتطلبات الإبلاغ عن الاستدامة،

وإن يُنكر بولاية الأونكتاد في مجال المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، كما نُص عليها في عهد بريدجتاون،

1- *يعرب عن ارتياحه للعمل الذي اضطلعت به أمانة الأونكتاد خلال فترة ما بين الدورات لاستعراض استعراض التقدم المحرز في التنسيق والتنفيذ العملي لعملية الإبلاغ عن الاستدامة، والضمان، والاعتبارات الأخلاقية المتعلقة بها (الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/109)؛*

2- *يدعو أمانة الأونكتاد إلى مواصلة متابعة التطورات المتعلقة بمتطلبات الإبلاغ عن الاستدامة، بما في ذلك وضع معايير الإبلاغ عن الاستدامة لكيانات القطاع العام، والعمل كفناة لإيصال وجهات نظر ومواقف فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ؛ ويدعو في هذا الصدد أمانة الأونكتاد إلى إنشاء فريق استشاري لدعم هذه العملية؛*

3- *يُثني على أمانة الأونكتاد للدعم الذي قدمته خلال فترة ما بين الدورات إلى الجهود والشراكات الإقليمية من أجل تعزيز الإبلاغ عن الاستدامة وكذلك من أجل مواءمة المشاورات الإضافية التي أجرتها بشأن إطلاق مبادرات مماثلة في مناطق أخرى؛*

4- *يطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل دعمها للدول الأعضاء، وخاصة البلدان النامية، بشأن بناء القدرة على تنفيذ متطلبات الإبلاغ عن الاستدامة، بما في ذلك عن طريق مشاريع التعاون التقني؛ ويدعو من يستطيع من الجهات المانحة إلى دعم الأمانة في هذا المسعى؛*

5- *يشجع أمانة الأونكتاد على مواصلة تعاونها مع وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الأخرى ذات الصلة بشأن الإبلاغ عن الاستدامة بوجه عام وبشأن قياس إسهام القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بوجه خاص.*

8 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

**باء - الدمج بين الإبلاغ عن الأداء المالي للكيانات والإبلاغ عن أداؤها بشأن الاستدامة:
الاستفادة من الرقمنة
(البند 4 من جدول الأعمال)**

إن فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ،

إذ يدرك أن التقارير المالية وتقارير الاستدامة المُدمجة معاً تتيح فوائد ذات شأن لمجموعة واسعة من المستعملين، بما في ذلك الحكومات والهيئات التنظيمية والمستثمرين والموظفين والجمهور الأوسع نطاقاً،

1- *يُثني على أمانة الأونكتاد لوثيقة المعلومات الأساسية المفيدة التي أعدتها لتيسير النظر في هذا الموضوع في الدورة (الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/110)؛*

2- *يطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل رصد ما يستجد من تطورات بشأن هذا الموضوع وأن تقدم تحديثات إلى فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، حسب الحاجة.*

8 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

جيم - مسائل أخرى

(البند 5 من جدول الأعمال)

إن فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ،

إذ يرحب بالتقدم الإضافي الذي أحرزته الدول الأعضاء في المناطق المختلفة في تنفيذ أداة الأونكتاد للتطوير المحاسبي،

وإن يُسَلِّم بفائدة أداة التطوير المحاسبي في التقييم الفعال لأساسات القدرات التنظيمية والمؤسسية والبشرية الوطنية اللازمة لإعداد تقارير عالية الجودة، ووضع خطط عمل ومبادرات لبناء القدرات من أجل تعزيز نظام الإبلاغ المالي والإبلاغ عن الاستدامة،

وإن يُسَلِّم بفوائد تشكيل فريق استشاري لدعم أعمال فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ،

رؤى مستقاة من تنفيذ أداة التطوير المحاسبي في الآونة الأخيرة

1- *يطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل تتبع التحسينات التي يمكن إدخالها على أداة التطوير المحاسبي مع مراعاة التطورات الجديدة، بما في ذلك ما يتعلق بمعايير الإبلاغ عن الاستدامة من جانب كيانات القطاعين الخاص والعام على السواء، ومتطلبات المحاسبة والإبلاغ المتعلقة بالمؤسسات البالغة الصغر ومؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم؛*

2- *يطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل دعم الدول الأعضاء في تنفيذ أداة التطوير المحاسبي؛*

تشكيل فريق استشاري لدعم أعمال فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية
للمحاسبة والإبلاغ

3- يطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تيسر إنشاء فريق استشاري لتقديم المشورة بشأن تكوين
واختصاصات فريق استشاري يُنشأ في المستقبل.

8 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

ثانياً - الموجز المقدم من الرئيس

ألف - الجلسة العامة الافتتاحية

1- أكدت الأمانة العامة للأونكتاد، في ملاحظاتها الافتتاحية، على الدور الحيوي للأونكتاد في تعزيز الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق الاتساق بين معايير الإبلاغ المالي ومعايير الإبلاغ عن الاستدامة. وأكدت أيضاً على أهمية مبدأ الاتساق والشفافية، اللذين يفيدان كأساسين للمقارنة والوضوح والثقة بين الحكومات والمستثمرين والجمهور. وسلطت الضوء على الحاجة إلى الشفافية والاتساق لفتح الآفاق أمام فرص استثمارية يُعتد بها. وأشارت إلى أن المعايير الجديدة للمجلس الدولي لمعايير الاستدامة ولوائح الاتحاد الأوروبي التي دخلت حيز التنفيذ تمثل تحديات وإمكانات في آن واحد، وخاصة بالنسبة إلى مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تقوم بالتكيف مع التغييرات ذات الصلة. وأخيراً، أشارت إلى أن المناقشات ستتركز على ضمان إيجاد نظام إبلاغ موثوق به وقابل للمقارنة عالمياً، وأكدت على أهمية مبادرات بناء القدرات، بغية ضمان التنفيذ والإنفاذ المتسقين في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، شددت الأمانة العامة على الدور الحاسم للدورة الحالية في تشكيل مستقبل عملية تقديم تقارير مستدامة.

2- وأكدت مديرة شعبة الاستثمار والمشاريع في الأونكتاد، في تقديمها للموضوع، على أن الإفصاحات الموثوقة المتعلقة بالمسائل المالية والاستدامة لا بد منها لاتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة؛ وأن الأطر المجزأة تعوق كفاءة السوق. وأوضحت أهمية النظر في الآثار التبعية التي قد تُحدثها متطلبات الإبلاغ عن الاستدامة على مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفيما يتعلق بنشر مسودة عرض عن إفصاحات كيانات القطاع العام بشأن تغير المناخ، أشارت المديرية إلى أن الانتقال إلى الإنتاج المستدام لا يمكن أن يتحقق بدون مشاركة القطاع العام. وشددت على أن الدمج بين الإفصاحات المالية وإفصاحات الاستدامة عن طريق الرقمنة ينطوي على إمكانات تقليل أعباء الإبلاغ (تقديم التقارير) وتحقيق النفع للمؤسسات. وفي معرض تأكيدها على أهمية التنفيذ العالمي المتسق، أشارت المديرية إلى الدور الرئيسي الذي تضطلع به الشراكات الإقليمية للأونكتاد في تعزيز عملية الإبلاغ عن الاستدامة والإبلاغ المتصل بأهداف التنمية المستدامة. وأخيراً، أثنت المديرية على الدور الرائد لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في النهوض بعملية الإبلاغ المالي والإبلاغ عن الاستدامة، وشجعت الفريق العامل الحكومي الدولي على النظر في أبعاد جديدة مثل التنوع الأحيائي (البيولوجي) ورأس المال البشري.

1- حلقة النقاش الافتتاحية

3- شارك في حلقة النقاش الافتتاحية خمسة متكلمين رئيسيين.

4- وأثنى المتكلم الأول، وهو أمين الخزينة العامة في المغرب، على دور الفريق العامل الحكومي الدولي في النهوض بممارسات الإبلاغ، وخاصة في أوساط مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، وسلط الضوء على التقدم المحرز في المغرب في مجال تعزيز التمويل المستدام. وأشار إلى مبادرات مثل استراتيجية التمويل المناخي وإشراك المنظمين الماليين في توجيه الاستثمار نحو المشاريع المستدامة، بغية تعزيز القدرة على التكيف مع المناخ. وأخيراً، أكد المتكلم على إنشاء تصنيف وطني أخضر باعتباره أمراً حاسماً في توجيه الاستثمارات ذات التأثيرات البيئية والاجتماعية؛ وسلط الضوء على تحسين نظم المراقبة والمؤشر البيئي والاجتماعي والحوكمي في البورصة كأدوات رئيسية لضمان الشفافية والاستثمار المستنير.

5- أما المتكلم الثاني، وهو وزير الخدمات المالية والخزانة في هونغ كونغ، الصين، فقد أوضح الالتزام ببناء نظام شامل للإفصاح عن الاستدامة متوافق مع المعايير العالمية. وأشار إلى أن فريقاً عاماً، يضم الجهات التنظيمية المالية والبورصة، قد أصدر بيان رؤية لتوجيه هذا النهج. وإلى جانب الإبلاغ (تقديم التقارير)، سلط المتكلم الثاني الضوء على أهمية تعزيز ضمان الاستدامة وتحسين توافر البيانات وتعزيز بناء القدرات. وقد جرى تقديم مبادرات مثل: حاسبة انبعاثات غازات الدفيئة، ودعم التكنولوجيا المالية الخضراء، وسياسة الذكاء الاصطناعي المسؤول، وذلك من أجل المساعدة في إعداد التقارير وتعزيز الممارسات المستدامة. وأخيراً، أكد المتكلم على أهمية تحويل هذه الالتزامات إلى فرص للنهوض بالتمويل الأخضر والإسهام في تحقيق الاستدامة العالمية.

6- وسلط المتكلم الثالث، وهو رئيس لجنة الأوراق المالية والبورصة في الفلبين، الضوء على التزام الفلبين بإطار منسق للإبلاغ (تقديم التقارير) عن الاستدامة، مشيراً إلى التحديات التي تواجه المعايير المجزأة وأهمية القابلية للتشغيل البيئي. ورحب باعتماد معايير "المجلس الدولي لمعايير الاستدامة" باعتبارها خطوة نحو تنسيق إطار عالمي للإبلاغ عن الاستدامة يخفف الأعباء الواقعة على الشركات. وأشار إلى أن الفلبين قد قدمت خارطة طريق تتضمن معايير المجلس المذكور مع الإفصاحات الإلزامية التدريجية المتعلقة بالمناخ المطلوبة من الشركات الكبيرة، ابتداءً من عام 2026. وفي معرض تأكيده على دور الضمان في كفاءة جودة تقارير الاستدامة وموثوقيتها، أشار إلى الجهود المبذولة في مجال التحول الرقمي، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي ونظم أتمتة العمليات الروبوتية، بغية تبسيط عمليات تقديم التقارير (الإبلاغ). وأخيراً، شدد المتكلم على أهمية الحوار المستمر فيما بين الحكومات والشركات والمجتمع المدني بغية تعزيز بيئة من الشفافية والمساءلة؛ وأشار إلى أن الاستفادة من التكنولوجيا والابتكار يمكن أن تساعد في تبسيط العمليات وجعل البيانات متاحة ومناسبة وقابلة للتنفيذ.

7- وسلطت المتكلمة الرابعة، وهي نائبة رئيس "المجلس الدولي لمعايير الاستدامة" الضوء على الجهود التي يبذلها المجلس لإنشاء نظام عالمي أكثر كفاءة لإعداد وتقديم تقارير الاستدامة (الإبلاغ عنها)، مشيرةً إلى إصدار معياري الاستدامة في إطار المعايير الدولية للإبلاغ المالي في عام 2023. وأكدت على أن هذه المعايير تلبي الحاجة إلى إطار موحد، ما يقلل من تعقيدات نظم الإبلاغ المجزأة ويُدمج في العملية أفضل الممارسات مثل توصيات فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ وإرشادات "المجلس المعني بمعايير المحاسبة المتعلقة بالاستدامة". وهذه المعايير، التي ضُممت لتكون قابلة للتطبيق عالمياً، تركز على البيانات ذات الصلة بالمستثمرين، وتحقق التوازن بين تكاليف التنفيذ والتناسب. وأوضحت المتكلمة أن المعايير قد حظيت بتأييد المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، وأشارت المتكلمة إلى أن المجلس الدولي لمعايير الاستدامة قد أعطى أولوية للقابلية للتشغيل البيئي، إذ يعمل بشكل وثيق مع المعايير الأوروبية للإبلاغ عن الاستدامة، ومبادرة الإبلاغ العالمية، وفرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالطبيعة، وذلك للحد من الازدواجية وتبسيط عمليات الإفصاح. وأخيراً، أكدت المتكلمة أن المجلس ينظر في وضع معايير إضافية بشأن التنوع الأحيائي والنظم الإيكولوجية ورأس المال البشري؛ وتطوير إفصاحات الخطة الانتقالية، وذلك من أجل تعزيز رؤية المستثمرين.

8- أما المتكلمة الخامسة، وهي الرئيسة التنفيذية للفريق الاستشاري الأوروبي المعني بالإبلاغ المالي، فقد أوجزت هدف الفريق الاستشاري المتمثل في إنشاء ركيزة ثانية للإبلاغ الموحد من جانب الشركات في أوروبا، تركز على الاستدامة جنباً إلى جنب مع الإبلاغ المالي. وأكدت على الأهمية المضاعفة للأمر التوجيهي للاتحاد الأوروبي المتعلق بالإبلاغ عن الاستدامة من جانب الشركات، فأشارت إلى أن نهج الفريق الاستشاري يستوعب المنظور المالي وكذلك منظور التأثير. وأوضحت أن الفريق الاستشاري قد وضع 12 معياراً محايداً من حيث القطاعات، وأنه يمضي قدماً في وضع معايير خاصة

بقطاعات محددة للصناعات العالية التأثير. وأخيراً، وفي معرض تسليط الضوء على الرقمنة، أشارت المتكلمة إلى أن الفريق الاستشاري قد أصدر مسودة تصنيف للمعايير الأوروبية للإبلاغ عن الاستدامة في عام 2024 وأنه يبذل جهوداً للمواءمة مع معايير مبادرة الإبلاغ العالمية ومع معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة. ومن المتوقع أن تُصدر بحلول نهاية عام 2024 مسودة المعايير المتعلقة بمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم المدرجة في البورصة وغير المدرجة فيها.

2- الفريق الرفيع المستوى المعني باستعراض التقدم المحرز في تنسيق أطر ومعايير الإبلاغ عن الاستدامة

9- شارك في حلقة النقاش الرفيعة المستوى خبراء من الكيانات التالية: منظمة تنسيق قوانين الأعمال في أفريقيا؛ ورابطة المؤسسات الأوروبية لتمويل التنمية؛ ومجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ والمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات؛ ومبادرة الإبلاغ العالمية.

10- وأوجز عضو المناقشة الأول التزام منظمة تنسيق قوانين الأعمال التجارية في أفريقيا بإدماج الاستدامة في الهياكل القانونية والتجارية في دولها الأعضاء السبع عشرة، ورحب بالتعاون في بناء إطار عمل مستدام يعود بالنفع على أفريقيا. وفي معرض تسليط الضوء على هشاشة المنطقة أمام تغير المناخ، أشار إلى مبادرات الاستدامة التي اتخذتها المنظمة، بما في ذلك متطلبات الإبلاغ الإلزامي منذ عام 2017، ووضع علامة الاستدامة وبرامج بناء القدرات الرقمية. وأكد على تحقيق المواءمة مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي، بغية تحسين الشفافية والقابلية للمقارنة، وخاصة عن طريق تنفيذ المعايير المخطط له. وأخيراً، قدم عضو المناقشة تفاصيل الخطط الرامية إلى توسيع نطاق الإصلاحات التنظيمية بحلول عام 2026، بغية الدمج الكامل للاستدامة في الإطار القانوني والتجاري للمنظمة.

11- أما عضو المناقشة الثاني فسلط الضوء على الدور البالغ الأهمية للوائح التنظيمية المتعلقة بالتمويل المستدام في تعبئة رأس المال الخاص من أجل التنمية. وأكد على الحاجة إلى القابلية للتشغيل البيئي التنظيمي، لضمان قدرة مؤسسات تمويل التنمية والمصارف المتعددة الأطراف على استخدام رأس المال العام بفعالية لإزالة المخاطر التي تواجه الاستثمارات الخاصة، ولدعم التمويل الأساسي لأعمال المناخ والتنمية. وأشار إلى أن تصنيف الاتحاد الأوروبي، رغم شموليته، يفقر إلى الاتساق مع المعايير الدولية ويخلق تحديات لمؤسسات تمويل التنمية العاملة خارج الاتحاد الأوروبي. وأخيراً، ولتجنب التجزئة، شدد عضو فريق النقاش على أهمية مواءمة المعايير مع الأطر الأخرى، مثل تلك الخاصة بالمجلس الدولي لمعايير الاستدامة وفرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ، وكذلك معايير الأداء الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية.

12- وعرض عضو المناقشة الثالث جهود مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الرامية إلى وضع معايير افصاح متصلة بالمناخ مصممة خصيصاً للقطاع العام، مع الاعتراف بالدور المزدوج للحكومات باعتبارها الجهات المشغلة الرئيسية ومحرّكات السياسات. وسيجري قريباً إطلاق منتدى لتنفيذ الاستدامة يرمي إلى توجيه من يعتمدون هذه المعايير قبل غيرهم. وأخيراً، فمع التأكيد على المواءمة مع مبادرة الإبلاغ العالمية والمجلس الدولي لمعايير الاستدامة، أشار عضو فريق النقاش إلى أن المعايير تهدف إلى إشراك جمهور واسع، بمن في ذلك المواطنون والبرلمانات، ودعا إلى تقديم تعليقات على مسودة العرض الحالية.

13- وقدّمت العضو الرابع في المناقشة مبادرة التنمية، وهي فرع بناء القدرات التابع للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، والتي تدعم المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في مجال مراجعة حسابات الاستدامة في القطاع العام. وسلطت الضوء على التركيز الاستراتيجي الجديد على الاستدامة والرقمنة وثقة الجمهور، مؤكدةً على أهمية إشراك المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في المناقشات

الوطنية المتعلقة بالإبلاغ عن الاستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها أشارت إلى برنامج للتأهيل المهني لمراجعي الحسابات في هذه المؤسسات، بشأن عمليات التدقيق المتعلقة بالتمويل والامتثال والأداء، يهدف إلى بناء أساس قوي لعمليات تدقيق عالية الجودة في مجال الاستدامة. وأخيراً، أكدت عضو المناقشة على قيمة عمليات التدقيق على مستوى الحكومة بأكملها في عمليات الاستعداد والنتائج المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، ودعت إلى التعاون مع الجهات صاحبة المصلحة، بغية النهوض بالإبلاغ عن الاستدامة في القطاع العام.

14- أما عضو المناقشة الخامس، الذي أكد على الحاجة إلى القابلية للتشغيل البيئي، فأشار إلى أن وجود معيار عالمي موحد هو أمر يمكن أن يقلل من التجزؤ ومن الأعباء الواقعة على الشركات. وسلط الضوء على أهمية بناء القدرات في تفسير معلومات الاستدامة، مشدداً على أن وجود إطار شامل ومنسق هو أمر يمكن أن يحسن عملية صنع القرار ويرفع مستوى الإبلاغ من مهمة تتعلق بالامتثال إلى أصل من الأصول القيّمة.

15- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، ورداً على استفسار عن تحقيق الاتساق فيما بين معايير الاستدامة العالمية، أكد أحد المشاركين في النقاش على أهمية توحيد المعايير القائمة، بغية الحد من التعقيدات التي تواجه الجهات صاحبة المصلحة، بالتعاون مع المجلس الدولي لمعايير الاستدامة والمنظمات الأخرى التي تعمل بشكل وثيق لإنشاء إطار موحد. وتناول أحد المندوبين مسألة القابلية للتشغيل البيئي، وفي هذا الصدد، دعا أحد أعضاء المناقشة إلى الأخذ بلغة إبلاغ موحدة تجنباً للتجزؤ. وأوضح أحد أعضاء المناقشة، فيما يتعلق بمؤهلات مراجعي الحسابات، أن المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات قدمت معايير بشأن الأخلاقيات وإدارة الجودة والكفاءة، ترمي إلى دعم المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، وأشار إلى أن المنظمة أطلقت مؤهلات لمراجعي الحسابات، بغية تعزيز المهنية في هذا المجال.

باء - استعراض التقدم المحرز في التنسيق والتنفيذ العملي لعملية الإبلاغ عن الاستدامة، والضمان، والاعتبارات الأخلاقية المتعلقة بها (البند 3 من جدول الأعمال)

16- نظر فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في "استعراض التقدم المحرز في التنسيق والتنفيذ العملي لعملية الإبلاغ عن الاستدامة، والضمان، والاعتبارات الأخلاقية المتعلقة بها"، على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/109.

17- وقدمت مديرة شعبة الاستثمار والمشاريع لهذا البند من جدول الأعمال، فأسدت المشورة بشأن أوجه التقدم في معايير الإبلاغ عن الاستدامة، بما في ذلك الضمان والأخلاقيات والاحتياجات التعليمية والتدريبية. وسلطت الضوء على النهج المختلفة التي تأخذ بها الولايات القضائية والتحديات العملية التي تواجهها في التنفيذ، فضلاً عن المقاومة المتزايدة لمتطلبات الاستدامة والإفصاح كتحدي رئيسي يجب التغلب عليه، وشددت على الحاجة إلى إيجاد توازن بين تعزيز الشفافية وتجنب فرض أعباء لا موجب لها على الشركات. وأخيراً، وبالنظر إلى الآثار التبعية الكبيرة على الشركات في الأسواق النامية، أشارت المديرية إلى أهمية تطوير وتنفيذ بناء القدرات في مجال المساعدة التقنية لكي تتمكن الكيانات من الامتثال للمتطلبات الجديدة.

18- وعقدت حلقتنا نقاشاً لمناقشة هذا البند من جدول الأعمال.

-1 حلقة النقاش الأولى

19- ضمت حلقة النقاش الأولى خبراء من الكيانات التالية: مجلس المعايير الدولية لمراجعة الحسابات والضمان؛ ومجلس المعايير الدولية لأخلاقيات المحاسبين؛ ومجلس معايير الإبلاغ المالي، بالمكسيك؛ ومجلس الإبلاغ المالي، بنيجيريا؛ ولجنة إعلانات الاستدامة، بالبرازيل؛ ومؤسسة "كي بي إم جي" الدولية (KPMG) بكندا؛ ورئيس الدورة الأربعين لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ.

20- وأشار عضو المناقشة الأول إلى الحقبة الجديدة للإبلاغ الخارجي (تقديم التقارير إلى الخارج) وأهمية إنشاء بنية تحتية أساسية، فأكد على التحول نحو الإبلاغ المنسق عن الاستدامة وأن الإبلاغ الخارجي الفعال يتطلب مستوى عالي الجودة من الضمان والمعايير الأخلاقية، إلى جانب اللوائح التنظيمية، من أجل خلق الثقة. وسلط الضوء على معيار مجلس المعايير الدولية لمراجعة الحسابات والضمان 5000 باعتباره إطار عمل جديداً مصمماً لتلبية احتياجات الضمان العالمية عبر أطر الاستدامة، ولاستيعاب جميع أبعاد الإبلاغ بالتقارير البيئية والاجتماعية والحوكومية. وجرى استحداث هذا المعيار عن طريق عملية تشاورية عالمية، والقصد منه هو التطبيق المتسق في جميع أنحاء العالم، مع القابلية للتوسع بغية تلبية احتياجات شتى الكيانات. وأشار عضو المناقشة إلى أنه لكون المعيار قائماً على المبادئ، فقد تختلف المتطلبات المتصلة بالضمان بالنسبة إلى كيان أو مجموعة ما، ولكن تظل المبادئ كما هي. ومع الانتهاء من وضع المعيار في صيغته النهائية، تحول التركيز إلى تشجيع اعتماده وتطبيقه تطبيقاً متسقاً، مع توفير موارد داعمة من المجلس، بما في ذلك أدلة التنفيذ وحلقات دراسية على الإنترنت ومواد تعليمية. وأخيراً، شدد عضو المناقشة على التعاون مع الولايات القضائية والجهات صاحبة المصلحة، لضمان النجاح في التطبيق، وأكد على أهمية الضمان والأخلاقيات، بالإضافة إلى الإبلاغ، للحفاظ على خط أساس عالمي.

21- وأكد عضو المناقشة الثاني على الدور البالغ الأهمية لكل من تقارير الاستدامة الجديرة بالثقة، والضمان، والمعايير الأخلاقية في أسواق رأس المال. ونظراً إلى الاعتماد المتزايد على البيانات المتعلقة بالاستدامة في تخصيص رؤوس الأموال في أسواق رأس المال، أكد عضو المناقشة على ضرورة أن تكون لهذه المعلومات من الموثوقية ما للتقارير المالية المراجع حساباتها. وقال إن مجلس المعايير الدولية لأخلاقيات المحاسبين قد نَفَح مدونة الأخلاقيات لكي يمكن استخدامها عبر أطر الإبلاغ ومعايير الضمان والمهن، بهدف تحقيق الاتساق العالمي وتجنب التجزؤ. وتماشياً مع مجلس المعايير الدولية لمراجعة الحسابات والضمان، تضمنت التحديثات لغة مشتركة واضحة بشأن الأخلاقيات. وشدد على أهمية وجود متطلبات أخلاقية قوية، لمنع الغسل الأخضر، ووجود متطلبات الاستقلالية، لتجنب تضارب المصالح الذي يمكن أن يقوض الثقة في أسواق رأس المال. ويخطط "مجلس المعايير الدولية لأخلاقيات المحاسبين" لتوفير مواد إرشادية للممارسين في جميع أنحاء العالم، بغية دعم تطبيق مدونة الأخلاقيات المنقحة. وأخيراً، شدد عضو فريق النقاش على الحاجة إلى الوضوح التنظيمي، وخاصة بالنسبة إلى مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم والكيانات الموجودة ذات سلاسل القيمة الواسعة، وإلى الضمان والاستقلالية في عمليات التدقيق، بغية كفاءة التنفيذ الفعال.

22- وناقشت العضو الثالث في المناقشة التقدم المحرز في المكسيك بشأن اعتماد معياري الاستدامة في إطار المعايير الدولية للإبلاغ المالي، والمتوقع تنفيذهما بحلول عام 2025 بالنسبة إلى الكيانات المدرجة في البورصة. وسلطت الضوء على دور مجلس معايير الإبلاغ المالي في المكسيك في تكييف المؤشرات لتتواءم مع مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، بالاعتماد على إرشادات الأونكتاد بشأن المؤشرات الأساسية للإبلاغ الكيانات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيطلب من

هذه الشركات الإفصاح عن مقاييس الاستدامة التي ستغذي متطلبات الإبلاغ المتعلقة بالشركات الأكبر وتساعد على ضمان استمرار المشاركة في سلاسل القيمة. وأخيراً، شددت عضو المناقشة على أن هذا النهج الخاص بمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم من شأنه أيضاً أن يدعم بناء الثقة ويساعد في الحفاظ على إمكانية الحصول على التمويل بين القطاع المصرفي والجهات الأخرى المهتمة بالاستدامة عبر سلاسل القيمة.

23- واستعرض عضو المناقشة الرابع التقدم المحرز في نيجيريا في اعتماد معياري الاستدامة، مسلطاً الضوء على الجهود المبذولة في موازنة الإبلاغ عن الاستدامة، بدءاً من عام 2012، مع اللوائح التأسيسية مثل المبادئ المصرفية المستدامة النيجيرية وهو ما يمتد إلى المبادئ التوجيهية التي وضعتها البورصة و"لجنة الأوراق المالية والبورصة" بشأن السندات الخضراء وأسواق رأس المال المستدامة. ولتحقيق الموازنة مع معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة، جرى تشكيل فريق عامل معني بالتأهب لاعتماد المعيارين مشكل من الجهات المتعددة صاحبة المصلحة وهو فريق وضع خارطة طريق مرحلية، على أن يبدأ الاعتماد المبكر للمعايير في عام 2023. وتضمنت القضايا الرئيسية التي جرى تناولها القابلية للتشغيل البيئي؛ والحث على تحقيق التلاقي بين الأطر العالمية، من أجل تحقيق الوضوح؛ وتخفيف العبء التنظيمي. كما جرى إيلاء أولوية لممارسات الضمان والممارسات الأخلاقية، مع وضع نهج بشأن نضج الضمان التدريجي في نيجيريا وإطار تنظيمي لمراقبة الإفصاحات. وأخيراً، ذكر عضو المناقشة أن مبادرات بناء القدرات، بدءاً من إشراك الجهات صاحبة المصلحة ووصولاً إلى التعليم العالي، تهدف إلى نشر ممارسات الإبلاغ الأخلاقية والقوية على امتداد القطاعات، مع التأكيد على الحاجة إلى التعاون، من أجل تنفيذ الاستدامة بسلاسة.

24- وسلطت العضو الخامس في المناقشة الضوء على دور الإبلاغ عن الاستدامة وهو دور أخذ في التطور، مؤكدةً على أنه أحد الأساسات لتحقيق التحسين المستمر ولصنع القرار الداخلي، وليس مجرد إفصاحات للاستخدام الخارجي. وأشارت إلى وجود ثغرات في الإبلاغ المالي التقليدي وأن مقاييس الاستدامة يمكن أن تساعد في الكشف عن المخاطر؛ وهذا يتطلب الشفافية والدقة. وقالت إن معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة الدولية ضرورية للغاية في الموازنة بين الإبلاغ المالي والإبلاغ غير المالي على الصعيد العالمي، وإن معايير الضمان والمعايير الأخلاقية التي وضعها "مجلس المعايير الدولية للمراجعة الحسابات والضمان" و"مجلس المعايير الدولية لأخلاقيات المحاسبين" تصيف مصداقية في هذا الصدد. وحثت عضو المناقشة الشركات على تبني التقارير المتكاملة بما يتماشى مع التفكير المتكامل، وأكدت على الحاجة إلى التعاون بين الخبراء الماليين والاختصاصيين في مجال الاستدامة. وفي البرازيل، جرى تحسين اتساق المعايير الأخلاقية عن طريق إدخال فصل جديد بشأن الأخلاقيات لغير المحاسبين ممن يعملون في مجال الاستدامة. وأكدت عضو المناقشة على النهج الاستباقي المتبع في البرازيل، الذي يتضمن التنفيذ المحلي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي وإقامة شراكات إقليمية واسعة النطاق، وهو ما يمكن أن يكون بمثابة نموذج في تعزيز الموازنة والشفافية. وأخيراً، أكدت المتكلمة على أن الغايات النهائية هي تعزيز ثقة المستثمرين، والتقليل إلى أدنى حد من مخاطر الغسل الأخضر، وضمان المساءلة، بغية دعم التنمية المستدامة من أجل الأجيال القادمة.

25- وعرض عضو المناقشة السادس وجهة نظر كندا بشأن تحقيق اتساق الإبلاغ عن الاستدامة (تقارير الاستدامة) مع الكيانات المترددة في دخول عملية الإبلاغ هذه، بما في ذلك اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة، مع تعديلها لتلائم الظروف الكندية، مثل الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية. وأوضح أن الحكومة تتطلب من شركات التاج تقديم تقاريرها في إطار فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ، وأن المصارف وشركات التأمين تتبّع التوجيهات المتصلة بالمناخ الصادرة عن

مكتب مراقبة المؤسسات المالية. ويتطلب تشريع مكافحة الغسل الأخضر، الذي سُنَّ في عام 2024، إثبات الادعاءات بموجب منهجية معترف بها. وأشار عضو المناقشة إلى أن العوائق لا تزال قائمة، وخاصة نقص البيانات والموارد والأطر الموحدة لدى البلديات والكيانات الأصغر حجماً، وأن معظم الكيانات غير مستعدة للضمان الكامل، إذ تواجه تحديات تتصل بجودة البيانات والضوابط الداخلية، إلى جانب الثغرات في التدريب وعدم إتقان مسائل الاستدامة من جانب أعضاء مجلس الإدارة. وأخيراً، شدد عضو النقاش على الاعتماد المبكر للمعايير وعلى الاستعداد الداخلي باعتبارهما عاملين أساسيين في تجنب التسرع في الامتثال عند دخول الإبلاغ الإلزامي حيز النفاذ.

26- وعرض عضو المناقشة السابع التقدم المحرز في الهند بشأن الإبلاغ عن الاستدامة (إعداد تقارير الاستدامة). وقال إن الهند هي أول بلد يتطلب الإبلاغ الإلزامي البيئي والاجتماعي والحوكمي من جانب أكبر 1 000 شركة مدرجة في البورصة، وهي شركات تغطي أكثر من 95 في المائة من قيمة الرسالة السوقية، مع قيام كثير من الشركات الأخرى بالإبلاغ طوعية؛ كما أنه يُطلب من صناديق الاستثمار المشتركة ذات الصلة بالجوانب البيئية والاجتماعية والحوكومية ضمان أن تلبّي نسبة 65 في المائة من الأصول المدارة معايير الضمان المعقولة، مع توسيع نطاق الضمان الإلزامي التدريجي ليشمل 1 000 شركة بحلول عام 2026. وأوضح أن الإطار المنظم لمسؤولية مؤسسات الأعمال وللإبلاغ عن الاستدامة في الهند يسبق في تاريخه معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة وأنه يتضمن نسخة مبسطة لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم. كما أدخلت الهند أيضاً معيار مراجعة حسابات مبكر للإبلاغ عن الاستدامة ووضعت 16 معياراً لتقييم التأثير الاجتماعي للمنظمات غير الحكومية. وأخيراً، دعا عضو المناقشة إلى تحقيق الاتساق بين الإبلاغ المالي والإبلاغ عن الاستدامة، مع تقديم حوافز لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، ووضع شروط تمويل دولية للكيانات الحكومية، وبذل المزيد من الجهود في مجال بناء القدرات من أجل واضعي السياسات؛ وأشار إلى أن الهند ملتزمة باعتماد المعيار 5000 الصادر عن "مجلس المعايير الدولية للمراجعة الحسابات والضمان" والمعايير الأخلاقية المستقبلية للإبلاغ المستدام.

27- وأثناء المناقشة التي تلت ذلك، أشار عضو في فريق المناقشة إلى أن الإبلاغ من جانب مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم في المكسيك سيكون على أساس طوعي، ولكن الإبلاغ سيكون مطلوباً من جانب المصارف والكيانات التي تطبق معياري الاستدامة، إذ يتطلب هذا المعياران معلومات عن انبعاثات النطاق 3. وعرض أحد المندوبين بالتفصيل الجهود المبذولة في الصين لوضع نظام موحد لمعايير الإفصاح عن الاستدامة، يتألف من معايير أساسية ومعايير خاصة، بالإضافة إلى مبادئ توجيهية للتطبيق، بهدف الأخذ بمعايير الإفصاح الأساسية والمناخية بحلول عام 2027 وإنشاء النظام بالكامل بحلول عام 2030؛ وقال إن الصين تعتمد على أفضل الممارسات الدولية، بما في ذلك معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة، مع تكييف النظام مع السياق الوطني، وأشار المندوب إلى الحاجة إلى زيادة دعم بناء القدرات لدى مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية، واقترح أن تركز المنظمات الدولية على تعزيز قدرات البلدان النامية على الإفصاح عن معلومات الاستدامة، مع تقديم المساعدة التكنولوجية والمالية والمعرفية، لضمان أن تتمكن البلدان النامية من المشاركة في جهود الاستدامة العالمية دون أن تواجه حواجز التجارة الخضراء. ورداً على استفسار عن كيفية إشراك الأوساط الأكاديمية في بناء القدرات البشرية، أشار أحد أعضاء المناقشة إلى أن لجنة إعلانات الاستدامة، في البرازيل، تقود هذه المشاركة، جنباً إلى جنب مع شبكة للإبلاغ المتكامل، عن طريق إنشاء مجموعة يمكن عن طريقها، في جملة أمور، أن يُسهم المعلمون في ترجمة المواد والحصول على تقدير أكاديمي مقابل القيام بذلك. وأخيراً، أكد أحد أعضاء المناقشة، فيما يخص خفض تكلفة الإبلاغ عن الاستدامة في البلدان النامية، على استخدام التدابير الانتقالية، للمساعدة في التنفيذ التدريجي، مع

التركيز على مبدأ الأهمية النسبية في الإبلاغ عن سلسلة القيمة؛ والاستفادة من تقاسم الخبرات المتاح من البلدان الأخرى، لتحديد أعباء التنفيذ؛ واستخدام موارد التنفيذ المقدّمة من الجمعيات والمؤسسات الدولية.

2- حلقة النقاش الثانية

28- شارك في حلقة النقاش الثانية خبراء من الكيانات التالية: لجنة الأوراق المالية والبورصة، بالفلبين؛ وزارة نشاط الأعمال والتجارة، بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ والهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، بالمملكة العربية السعودية؛ والشراكة الإقليمية لتعزيز الإبلاغ المتعلق بالاستدامة وبأهداف التنمية المستدامة في أفريقيا؛ والشراكة الإقليمية لتعزيز الإبلاغ المتعلق بالاستدامة وبأهداف التنمية المستدامة في المنطقة الأوروبية - الآسيوية؛ والشراكة الإقليمية لتعزيز الإبلاغ المتعلق بالاستدامة وبأهداف التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية.

29- وأوجز عضو المناقشة الأول التقدم المحرز في الفلبين بشأن الإفصاحات الإلزامية عن الاستدامة. وذكر أنه قد جاء في "التقرير الموجز لعام 2024 عن التقدم العالمي لشبكة الخدمات المصرفية والتمويلية المستدامة" أن حالة الإبلاغ عن الاستدامة في الفلبين قد دخلت في طور النضج - توطيد الأقدام في الدمج بين عمليات الإبلاغ عن المسائل البيئية والاجتماعية والحوكومية والتنفيذية - وتتقدم في الإبلاغ الإجمالي عن المناخ وعن التمويل المستدام. وذكر أنه، في الفلبين، جرى تحقيق نسبة امتثال في هذا الصدد قدرها 95 في المائة من جانب الشركات المدرجة في البورصة، وأن الأخذ بالمبادئ التوجيهية لبناء القدرات كان مصحوباً باتخاذ مبادرات شاملة ذات صلة، مثل التدريب والدعم. وسيجري تنفيذ الإفصاح الإلزامي من جانب جميع الكيانات المدرجة والكيانات الكبيرة غير المدرجة بحلول عام 2028، والضمان المحدود من جانب جميع الكيانات المدرجة، بحلول عام 2030. وأخيراً، أشار عضو المناقشة إلى بناء القدرات والتعليم والمساعدة التقنية كمجالات للتعاون المستقبلي مع الفريق العامل الحكومي الدولي.

30- وعرض عضو المناقشة الثاني الوضع الحالي للإفصاحات عن الاستدامة في المملكة المتحدة. وذكر أن معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة محورية لطموحات الحكومة الرامية إلى إيجاد أسواق رؤوس أموال خضراء، وأن متطلبات الإبلاغ عن الاستدامة، القائمة على توصيات فرقة العمل الحالية المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ والمتعمرة حول انبعاثات الكربون، ستساعد الشركات على اعتماد معايير المجلس، التي ستقرها الحكومة من أجل استخدامها بشكل طوعي في عام 2025. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر أنه فيما يتعلق بالقابلية للتشغيل البيئي الدولي، ستكون التعديلات المحلية لمعايير المجلس طفيفة. وأوضح أن دراسة حديثة لسوق الضمان في المملكة المتحدة أجراها مجلس الإبلاغ المالي قد أظهرت المطالبة بخضوع مقدمي الخدمات لنفس المتطلبات فيما يتعلق بمؤهلاتهم والإشراف عليهم. وأخيراً، أشار عضو فريق النقاش إلى أن اعتماد معايير المجلس باعتبارها خط الأساس العالمي سيساعد في تحقيق فوائد الربط بين الإبلاغ عن الاستدامة والإبلاغ المالي.

31- وقدم عضو المناقشة الثالث لمحة عامة عالمية عن التنسيق والتنفيذ العملي لعملية الإبلاغ عن الاستدامة، والضمان، والاعتبارات الأخلاقية المتعلقة بها، مشيراً إلى أن الشركات بحاجة إلى الانعقاد من الجزر المنعزلة القائمة داخلها بين عمليات جمع المعلومات المالية ومعلومات الاستدامة وتقييمها والإبلاغ عنها؛ وأن الشركات التي تكون قد جمعت رؤوس أموال على مستوى العالم ستضيق عليها فرصة كبيرة إذا طُلب منها الاحتفاظ بمجموعتين من الدفاتر، واحدة لمتطلبات الإبلاغ المحلي وأخرى لإبلاغ المستثمرين على مستوى العالم. وأشار إلى أن التثقيف ورفع مستوى المهارات أمران أساسيان، إذ تحتل منظمات المحاسبة المهنية الصدارة باعتبارها الجهات الفاعلة التي لديها أفضل معرفة بالاحتياجات الخاصة

لأعضائها. وأخيراً، شدد عضو المناقشة على أن تجزؤ المعايير يؤدي إلى تكاليف وتعقيدات وبلبله لا داعي لها وأنه لن يخدم المصلحة العامة.

32- وعرض عضو المناقشة الرابع تجربة الشراكة الإقليمية لتعزيز الإبلاغ المتعلق بالاستدامة وبأهداف التنمية المستدامة في أفريقيا، والتي تضم 65 عضواً من 32 بلداً مشاركاً. وأشار إلى أن الشراكة هي بمثابة منصة لتقاسم الاستراتيجيات الوطنية للتمويل الأخضر؛ وبناء القدرات مع المجلس الدولي لمعايير الاستدامة واتحاد المحاسبين لعموم أفريقيا بشأن معياري الاستدامة؛ ونقل الصوت الإقليمي، لتقديم التعليقات إلى واضعي المعايير الدولية، مثل تلك المقدمة إلى مجلس المعايير الدولية لأخلاقيات المحاسبين بشأن مسودة التعرض للاستدامة. وأخيراً، أشار عضو المناقشة إلى أن الشراكة قد مكّنت من التعاون مع مجلس المعايير الدولية لمراجعة الحسابات والضمان، ومجلس المعايير الدولية لأخلاقيات المحاسبين، والاتحاد الدولي للمحاسبين، ومجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، من أجل تقديم نهج مجمّع وتحديث بشأن الاتجاهات العالمية الكاملة للإبلاغ عن الاستدامة.

33- وعرض عضو المناقشة الخامس تجربة الشراكة الإقليمية لتعزيز الإبلاغ المتعلق بالاستدامة وبأهداف التنمية المستدامة في المنطقة الأوروبية-الآسيوية، والتي جرى إطلاقها في آذار/مارس 2024، بمشاركة 13 عضواً وأربعة مراقبين من سبعة بلدان مشاركة. وأشار إلى أن الشراكة هي بمثابة منصة لتعزيز الإبلاغ عن الاستدامة، بما في ذلك الممارسات والأدوات الحديثة مثل الرقمنة؛ والمعايير والمبادئ التوجيهية الجديدة بشأن الإفصاح عن الاستدامة؛ وتقاسم الخبرات مع الشراكات الأخرى.

34- وعرضت العضو السادس في المناقشة تجربة الشراكة الإقليمية لتعزيز الإبلاغ المتعلق بالاستدامة وبأهداف التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية، التي أنشئت في عام 2021، وتضم 15 بلداً مشاركاً. وأشارت إلى أن الشراكة تهدف إلى تعزيز الدعم المتبادل فيما بين البلدان المشاركة ووضع استراتيجيات وسياسات وطنية لإنشاء أو تعزيز البنية التحتية الوطنية لضمان تقديم تقارير استدامة عالية الجودة من جانب الشركات. وأخيراً، أثنت عضو المناقشة على دور المنصة الإلكترونية للأونكتاد في تيسير أعمال الشراكة، وذكرت أن الاجتماعات المنتظمة قد مكّنت من تبادل الخبرات داخل الشراكة ومن التعلم بشأن معياري الاستدامة، وكذلك بشأن المعايير المتعلقة بمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتعليم، والضمان، والأخلاقيات.

35- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، عرض أحد الخبراء الاتجاهات في مجالات الإبلاغ عن الاستدامة، والقابلية للتشغيل البيئي للمعايير وتنسيقها ومقترحات بشأن تحسينها مقدمة من أكاديمية الإدارة المالية في أوكرانيا. وقدم أحد الخبراء مبادرة اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية بشأن وضع مبادئ توجيهية لتنفيذ مبادئ الاقتصاد الأخضر، بما في ذلك تنسيق معايير الاستدامة فيما بين البلدان المهتمة على أساس دمج اعتبارات البيئة والمناخ وكفاءة التكلفة عن طريق استخدام أفضل التقنيات المتاحة. وتناول بعض الخبراء قابلية المعايير للتشغيل البيئي، والتأثيرات الناجمة عن التغييرات القطرية على خط الأساس، وكيفية توحيد البيانات وجعل البيانات متسقة، وكيف يمكن أن تؤثر الأهمية النسبية سلباً على القابلية للمقارنة، وما إذا كانت البلدان الممثلة في مجالس واضعي المعايير تستخدم المعايير. واقترح عدد قليل من أعضاء المناقشة الحد من عدد التعديلات وإدراج الأهمية النسبية المزوجة في مرحلة لاحقة. وأعرب عدد قليل من الخبراء عن قلقهم بشأن مدى ملائمة المعايير للبلدان النامية ولمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم. واقترح عدد قليل من أعضاء المناقشة والرئيس تقديم تعليقات إلى واضعي المعايير خلال مرحلة التعليقات العامة، بغية تكييف المعايير محلياً وتشجيع الشركات الكبيرة على مساعدة الشركات الأصغر حجماً في إعداد تقارير الإبلاغ. وأخيراً، اقترح عدد قليل من المندوبين أن ينشئ الفريق العامل الحكومي الدولي فريقاً عاملاً تقنياً للدراسة المتعمقة لمسألة التنسيق.

جيم - الدمج بين الإبلاغ عن الأداء المالي للكيانات والإبلاغ عن أدائها بشأن الاستدامة: الاستفادة من الرقمنة (البند 4 من جدول الأعمال)

36- نظر فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في "الدمج بين الإبلاغ عن الأداء المالي للكيانات والإبلاغ عن أدائها بشأن الاستدامة: الاستفادة من الرقمنة"، على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/110.

37- وأكدت مديرة شعبة الاستثمار والمشاريع، في معرض تقديمها لهذا البند من جدول الأعمال، على الأهمية المتزايدة للإفصاح عن الاستدامة بالنسبة إلى المستثمرين وصناعة الاستثمار، مشيرةً إلى أن 500 2 شركة في 70 بلداً قد اعتمدت بالفعل الإبلاغ المتكامل عن الاستدامة المالية. وتشتمل التحديات في هذا المجال على تعقيدات إجراء إفصاحات موحّدة، ومحدودية القدرات البشرية، والتغييرات التنظيمية، ومسائل توافر البيانات وجودتها. وناقشت الاتجاه السائد في الإبلاغ الرقمي (إعداد تقارير رقمية)، إذ تقوم 5 000 شركة أوروبية بإعداد تقارير إلكترونية بالشكل الإلكتروني الأوروبي الموحد. وقد انتهى المجلس الدولي لمعايير الاستدامة من وضع اللمسات الأخيرة على تصنيف رقمي للإبلاغ، وهو تصنيف، رغم عدم إلزاميته، يتيح فوائد مثل تيسير الإبلاغ عن التأثيرات البيئية، وتحسين الإبلاغ عن الاستدامة من جانب مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومعلومات أكثر دقة من أجل الاستخدام الحكومي. وأخيراً، أشارت المديرية إلى التحديات القائمة، مثل ما يتعلق بتكاليف البرمجيات، ومتطلبات المهارات، والتعقيدات التنظيمية، والشواغل المتعلقة بأمن البيانات.

38- وعقدت حلقتا نقاش لمناقشة هذا البند من جدول الأعمال

1- حلقة النقاش الأولى

39- شارك في حلقة النقاش الأولى، التي تناولت الجوانب العملية لدمج التقارير، وتحديدًا التصنيفات، خبراء من الكيانات التالية: الفريق الاستشاري الأوروبي المعني بالإبلاغ المالي؛ ومجلس المصادقة، بالمملكة المتحدة؛ ومبادرة الإبلاغ العالمية؛ والمؤسسة الدولية للغة XBRL (لغة عرض التقارير التجارية والمالية).

40- وذكر عضو المناقشة الأول أن الفريق الاستشاري الأوروبي المعني بالإبلاغ المالي مسؤول عن التصنيف الرقمي بلغة XBRL لمعايير الإبلاغ الأوروبية عن الاستدامة المقترحة على المفوضية الأوروبية، والتي تركز على معايير الإفصاح عن التأثير البيئي والربط بين معدّي البيانات ومستعملها، ما يسمح باستخراج البيانات وتحليلها من جانب الجهات صاحبة المصلحة مثل الحكومات والمستثمرين وشركات التأمين. وأشار إلى أن وضع العلامات الرقمية (التوسيم الرقمي) يزيد من القابلية للاستعمال وجودة البيانات عن طريق قواعد التحقق من الصحة، ويوفر معرفات فريدة من نوعها للمقارنة، ويقلل من الحواجز اللغوية. وسلط عضو المناقشة الضوء على أن التوسيم الرقمي ينطوي على تكاليف، ولكن تقديم نموذج بيانات رقمي يمكن أن يخفف من الأعباء المالية، وخاصة في حالة مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأخيراً، شدد عضو المناقشة على الحاجة إلى متطلبات إبلاغ رقمي إلزامية تفرضها الحكومة، وإلى مواد إرشادية، وحلقات عمل تدريبية، لتيسير اعتمادها.

41- وتناولت العضو الثاني في المناقشة العلاقة بين الإبلاغ المالي والإبلاغ عن الاستدامة، وحثت الشركات على دمج الاستدامة في العمليات. ومن شأن توفير معلومات موحدة أن يُمكن المستثمرين من مساءلة الشركات عن أفعالها ومن اتخاذ قرارات مستنيرة. وأوجزت كيف يتعاون "مجلس المصادقة" في المملكة المتحدة مع "المجلس الدولي لمعايير الاستدامة" للمواءمة بين المحاسبة ومعايير الاستدامة. وتشمل

التحديات عدم الاتساق في تطبيق الأهمية النسبية وعدم الوضوح بشأن التأثيرات المتصلة بالمناخ في تحديد المخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد تفاوت بين توقعات المستثمرين في الإبلاغ عن الاستدامة وقدرة مُعدّي تقارير الإبلاغ على التحديد الكمي للتأثيرات المحتملة المتصلة بالمناخ والإفصاح عنها. وأخيراً، تكررت عضو المناقشة أن الإبلاغ الرقمي ليس إلزامياً بعد في المملكة المتحدة، ولكن يجري النظر في أوامر إلزامية مستقبلية بموجب قانون الجرائم الاقتصادية وشفافية الشركات (2023).

42- وناقش عضو المناقشة الثالث دور مبادرة الإبلاغ العالمية بوصفها إحدى الجهات العالمية الواضحة للمعايير فيما يتعلق بالإفصاحات عن الاستدامة المتصلة بالتأثير، والتي تستخدمها الشركات الكبرى على نطاق واسع؛ ذلك أن أكثر من 14 000 شركة و78 في المائة من أكبر 250 شركة على مستوى العالم تستخدم معايير مبادرة الإبلاغ العالمية. كما يخضع نحو 40 في المائة من تقارير مبادرة الإبلاغ العالمية لشكل من أشكال الضمان. وتهدف مبادرة الإبلاغ العالمية، من استحداث تصنيف رقمي، إلى تحسين القابلية للتشغيل البيئي بين معايير الاستدامة وتحسين جودة البيانات وإمكانية الوصول إليها عن طريق قواعد وعمليات تحقق مؤتمتة، للمساعدة في ضمان تحسين جودة المعلومات. وذكر أن النقاط البيانات لم تُصنّف عليه المنهجية بعد ولكن بمجرد تحويل البيانات إلى بيانات رقمية، سيكون مستوى الجودة مضموناً. وأخيراً، أشار عضو المناقشة إلى أن الرقمنة يمكن أن تساعد في الحد من التكاليف وفي توفير الوقت، ما يؤدي في خاتمة المطاف إلى تحرير المزيد من الموارد لتحليل البيانات، وأن إعداد الإبلاغ الرقمي يمكن أن يبسط إعداد تقارير سلاسل القيمة، ما يعود بالنفع على كل من الشركات والمستثمرين.

43- وسلط عضو المناقشة الرابع الضوء على عمل مؤسسة لغة XBRL الدولية في تيسير الإبلاغ الرقمي، مشدداً على فوائد وجود مواصفات فنية واحدة وموحدة توحد عمليات الإبلاغ على مستوى العالم. ودعا إلى اعتماد شكل البيانات XBRL الذي يضمن إمكانية قراءة البيانات والتقارير آلياً وبشياً على السواء، وهو أمر مهم في توليد إفصاحات دقيقة وإلزامية وقابلة للمقارنة عن المناخ والاستدامة. وذكر عضو المناقشة أن الانتقال من التقارير الورقية إلى التقارير الرقمية من شأنه أن يحسن بدرجة كبيرة من الاتساق وكفاءة المعالجة في الإبلاغ عن البيانات، ما سيبتيح في نهاية المطاف دقة أكبر للمستعملين، مثل المستثمرين والجهات التنظيمية. وشدد على أن الهيئات التنظيمية تدعم على نحو متزايد الإفصاحات الرقمية الإلزامية عن التأثيرات المناخية وتهدف إلى تبسيط تقارير الإبلاغ وتوحيدها؛ ويتيح شكل البيانات XBRL للشركات استخدام قاموس رقمي يوحد المصطلحات ويقلل من الالتباس، ويضمن إمكانية المقارنة بين المناطق والقطاعات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عمليات التحقق المؤتمتة من الصحة قد سهّلت عملية الإعداد والتحقق من الصحة. وأخيراً، أشار عضو المناقشة إلى أن منظمة XBRL الدولية تدعو إلى الأخذ بمعيار تبادل البيانات المفتوح في الإبلاغ عن نشاط الأعمال؛ وهي تقدم تراخيص مجانية لدعم اعتماد شكل البيانات XBRL على مستوى العالم؛ وتشارك في توفير برامج بناء القدرات وفي تقديم التدريب العملي للجهات التنظيمية، بغية تيسير الرقمنة في إعداد تقارير الإبلاغ.

44- وخلال المناقشة التي تلت ذلك بشأن تنفيذ تقارير الإبلاغ الرقمي عن الاستدامة وتحدياته ومستقبله، ناقش بضعة مشاركين في حلقة النقاش التحديات التي تواجه في جمع البيانات والتحقق من صحتها، وخاصة فيما يتعلق بانبعثات النطاق 3، والتي تتطلب مدخلات من العديد من مقدمي الخدمات، وأكدوا على أهمية دقة البيانات والحاجة إلى أدوات وإرشادات متسقة لإعداد التقارير الرقمية. وأوضح عضو في المناقشة، بخصوص ما إذا كان الإبلاغ الرقمي يؤثر على عملية التدقيق، أن المعايير الحالية لا تتطلب من المدققين التحقق من صحة كل علامة مستخدمة في التقارير الرقمية، وأن الفحوص المؤتمتة والعلامات الموحدة يمكن أن تساعد في ضمان دقة البيانات. وفيما يخص الشواغل المتعلقة بفقدان الإبلاغ عن طريق تقارير تناظرية والحفاظ على المقروئية والمرونة في النماذج الرقمية، أشار عضو في المناقشة

إلى أن النماذج الرقمية يمكن أن تظل قابلة للقراءة البشرية ومصممة خصيصاً للشركات الأصغر حجماً، وأن إنفاذ معايير الجودة أمر أساسي لضمان الإفصاحات. وسلط أعضاء المناقشة الضوء على الحاجة إلى معايير دولية ومواد إرشادية قوية، مثل حلقات العمل والنماذج البيانية الرقمية، لدعم الاعتماد العالمي للإبلاغ الرقمي عن الاستدامة ولتحقيق الاتساق في هذا الإبلاغ. وأخيراً، أشار الخبراء إلى ما يلي: أن الإبلاغ الرقمي عن الاستدامة يمكن من تقديم بيانات أكثر دقة وسهولة وجيدة التوقيت، ولكنه يتطلب استثماراً كبيراً في التكنولوجيا والتدريب والدعم التنظيمي؛ وأن التصنيف الرقمي المتسق هو أمر مهم ويمكن أن يساعد في سد الفجوة بين مُعدّي البيانات ومستعملها، ما يجعل التقارير أكثر قابلية للمقارنة وأكثر شفافية، وخاصة في سياق القواعد الإقليمية والمعايير العالمية؛ وأنه توجد حاجة إلى مراقبة جودة البيانات الرقمية، وأن التدقيق والتحقق من صحة الإفصاحات الرقمية أمر بالغ الأهمية، مع التوصية بإجراءات التحقق المُؤتمتة وضمان وضع العلامات، من أجل زيادة الجدارة بالثقة؛ ونظراً إلى أن الاعتماد الطوعي محدود، يكون من الضروري وجود تقييدات من الحكومات، بالاقتران مع إيجاد مواد توجيهية ونماذج، بغية تعزيز الاعتماد الواسع النطاق للإبلاغ الرقمي وجعل ممارساته فعالة؛ كما يلزم توفير موارد إضافية لبناء القدرات من أجل الاقتصادات الناشئة، التي كثيراً ما تواجه قيوداً متعلقة بالموارد وقيوداً تقنية في تنفيذ الإبلاغ الرقمي.

2- حلقة النقاش الثانية

45- أما حلقة النقاش الثانية، التي تناولت الجوانب العملية لتنفيذ الإبلاغ المتكامل، فقد شارك فيها خبراء من الكيانات التالية: جامعة غرونينجين، بمملكة هولندا؛ وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، بقطر؛ وشعبة الاستثمار والمشاريع، التابعة للأونكتاد؛ والفريق الاستشاري الأوروبي المعني بالإبلاغ المالي؛ والمركز العالمي للتميز في الاستدامة؛ وشركة "الاستشارات المتعلقة بالاستدامة" (Sustain Consulting).

46- وقدمت العضو الأول في المناقشة تفاصيل عن أمثلة إبلاغ من جانب الشركات لنموذج لخلق القيمة يُستخدم في إعداد التقارير في مملكة هولندا منذ عام 2003، وهو بمثابة تفكير متكامل يربط الإبلاغ المالي والإبلاغ عن الاستدامة برسالة الشركة ورؤيتها واستراتيجيتها. وسلطت المتكلمة الضوء على استخدام إرشادات الأونكتاد بشأن المؤشرات الأساسية للإبلاغ في نموذج خلق القيمة ومنصة مؤشرات أداء التنمية المستدامة التابعة لمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية من أجل إنتاج تقارير مرحلية عن الاستدامة، وعرضت أمثلة على البوابات المستخدمة في قطاعات معينة في مملكة هولندا، لتوليد تقارير استدامة موحدة في حالة مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأخيراً، أشارت عضو المناقشة إلى أن التحديات في مجال التدريب والتعليم بشأن المحاسبة ومراجعة الحسابات تشمل الربط بين المعلومات المالية والمعلومات غير المالية، وعمليات الإبلاغ القوية للمعلومات الوصفية والكمية غير المالية، وتطبيق مبدأ الأهمية النسبية المزدوجة، والمعلومات المتعلقة بسلاسل القيمة.

47- وعرض عضو المناقشة الثاني تجربة "هيئة تنظيم مركز قطر للمال" في تطبيق نموذج XBRL. ونصح باستخدام التصنيفات القائمة، مثل تصنيفات المجلس الدولي لمعايير الاستدامة، واستخدام نموذج XBRL للإفصاحات السردية، بالإضافة إلى بوابات الإبلاغ السحابي فيما يتعلق بالبيانات المالية. وأشار إلى أنه من بين مزايا نموذج XBRL إمكانية القراءة الآلية للتقارير بلغات مختلفة؛ وأن بوابات الإبلاغ المنخفضة التكلفة أو المنعدمة التكلفة متاحة؛ وأن مجموعة من نماذج الإدخال البسيطة تجعل إمكانية الإبلاغ متاحة لجميع أحجام شركات الأعمال، بما في ذلك مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتي تشكل نحو 50 في المائة من المستعملين. وأخيراً، وللتغلب على مقاومة

التغيير، نصح عضو المناقشة بالتواصل والتفاعل والتعاون على نحو مستمر مع الكيانات المبلّغة وبتسليط الضوء على فوائد البيانات للاستخدام الداخلي في الكيانات المبلّغة.

48- وعرض عضو المناقشة الثالث أداة رقمية أنشأها الأونكتاد ووزارة البيئة في كولومبيا لاستخدامها في الإبلاغ عن انبعاثات الكربون من جانب الشركات، وأنها أصبحت إلزامية في كولومبيا. وهذه الأداة، التي تعمل منذ عام 2023، تسمح للشركات بالتحقق مما إذا كانت قد تجاوزت العتبات المحددة للانبعاثات وأن تنظر في كيفية تحسين الأنشطة التي تُطلق الانبعاثات. وأخيراً، ذكر عضو المناقشة أن المشروع يُسهم في تحقيق هدف كولومبيا المتمثل في خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 51 في المائة بحلول عام 2031، وأن الأداة يمكن أن تنتقل إلى سوق انبعاثات الكربون في المستقبل.

49- وأشار عضو المناقشة الرابع إلى أنه يمكن جعل حلول وتصنيفات الإبلاغ الرقمي بسيطة ومناسبة لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم. وذكر أن المعايير الأوروبية للإبلاغ عن الاستدامة تتضمن مدخلات من الإبلاغ المتكامل ومن إرشادات الأونكتاد بشأن المؤشرات الأساسية للإبلاغ. وأخيراً، أشار عضو المناقشة إلى أن استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في الوقت الحالي لاستخراج البيانات من تقارير الشركات يؤدي أحياناً إلى نتائج غير دقيقة، ولذلك فإنه لا يمكن أن يحل محل الإفصاحات المنظمة.

50- وعرض عضو المناقشة الخامس منصة تعمل بشأن تقييم الاستدامة وإعداد التقارير (الإبلاغ) عنها وذكاء التعلم، جرى إنشاؤها بالتعاون مع خمس جامعات في المملكة المتحدة. وتستخدم المنصة الذكاء الاصطناعي وتقنية البلوك تشين لتحليل معايير الاستدامة، وتوفير التدريب للمستعملين، وإيجاد متطلبات الإبلاغ اللازمة للمؤسسة، وإنتاج تقارير تغطي جميع مستويات سلسلة الإمداد. وأخيراً، ذكر عضو المناقشة أن تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي المستخدمة في المنصة يمكن أن تتعلم المعايير والمبادئ التوجيهية المختلفة المعمول بها وأن تستخدمها لتحسين المنصة لأغراض العمليات اللاحقة.

51- وعرضت العضو السادس في المناقشة تجربة منظمتها، المتخصصة في تقديم الاستشارات البيئية والاجتماعية والاستشارات المتعلقة بالحوكمة والاستدامة إلى صناعة التعدين، في دمج معايير إدارة الازدواجية الكبيرة في المواضيع المختلفة فيما بين المعايير. وذكرت أن بروتوكول الضمان المستدام يدمج حالياً 22 معياراً دولياً في صناعة التعدين، مرتبة في شكل تسلسل هرمي للمعايير الأساسية، ومعايير إدارة المخاطر التشغيلية، ومعايير الإبلاغ، وأطر الإبلاغ من جانب المستثمرين، والتزامات الشركات. وأخيراً، أشارت عضو المناقشة إلى أن الإدارة المتكاملة للمعايير بغض النظر عن موقعها في التسلسل الهرمي أمر بالغ الأهمية في الإدارة والإبلاغ الفعالين المتعلقين بالجوانب البيئية والاجتماعية والحوكومية.

52- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، تناول عدد قليل من المنديبين إمكانية تطبيق حلول الاستدامة الرقمية في الجنوب العالمي ومدى ملاءمتها وفعاليتها من حيث التكلفة لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفي هذا الصدد، أشار عدد قليل من أعضاء المناقشة إلى أن منصات الإبلاغ عن الاستدامة ميسورة التكلفة بالنسبة إلى الشركات الصغيرة، كخدمة مجانية من الحكومات أو كخدمة مقدّمة بتكلفة منخفضة إذا كان لدى المنصة عدد كبير من المستعملين. وذكر أحد أعضاء المناقشة أن الرؤى المستقاة من التقارير يمكن أن تؤدي إلى تغيير نماذج أداء الأعمال بغية مواجهة التحديات. وذكر أحد المنديبين أن المعايير بحاجة إلى تبسيطها وأن إدارتها ينبغي ألا تتطلب أدوات رقمية معقدة. وتناول مندوب آخر التعامل مع مخاطر التفاضل عند استخدام أدوات أطراف ثالثة ومقدمي بيانات آخرين في الإبلاغ عن الاستدامة.

دال - مسائل أخرى

(البند 5 من جدول الأعمال)

53- قُدِّمت أمانة الأونكتاد لهذا البند من جدول الأعمال، فعرضت المسألتين التاليتين من أجل النظر فيهما: تحديثات عن تنفيذ مشاريع التعاون التقني؛ والأفكار المستخلصة من تنفيذ أداة التطوير المحاسبي في الآونة الأخيرة.

54- وفيما يتعلق بالمسألة الأولى، شارك في حلقة النقاش خبراء من الكيانات التالية: مجلس معايير الإبلاغ المالي، بالمكسيك؛ ووزارة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بأوغندا.

55- وعرضت العضو الأول في المناقشة تفاصيل الجهود المبذولة في المكسيك لدمج معايير الاستدامة، الدولية والوطنية على السواء، مع التركيز على بناء القدرات البشرية. وأكدت على الحاجة إلى بناء قدرات الأفراد وزيادة وعيهم بقضايا الاستدامة. وقبل وضع المعايير، يكون من المهم فهم أهمية الاستدامة وآثارها ومخاطر عدم الاستدامة. ويتعين على الشركات والأفراد العمل معاً من أجل المضي قدماً نحو الاستدامة. وأشارت إلى الحاجة إلى تعزيز التعاون بين الشركات والأفراد، بغية نشر المعرفة بشأن الاستدامة، بما في ذلك عن طريق توسيع نطاق المناهج الدراسية وإتاحة الوصول إلى المعلومات الرئيسية مثل انبعاثات غازات الدفيئة، واستهلاك المياه، وخفض الطاقة. وذكرت عضو المناقشة أن من المهم تطبيق معايير الاستدامة بنجاح وبناء قدرات الشركات، وخاصة مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي كثيراً ما تقتصر على الموارد والمعرفة في مجالات متخصصة مثل الإسقاطات المالية وتحليل المخاطر. وتوجد حاجة إلى خبراء في مجالات البيئة والتشريعات والسياسات الشاملة للجميع، من أجل المساعدة في ضمان تحقيق التنمية المستدامة. كما ينبغي أيضاً أن يكون لدى الشركات مدونات للأخلاقيات وآليات للحوكمة، لضمان الشفافية والأمان، بما في ذلك وسائل الإبلاغ عن أي خروق. وأخيراً، أكدت عضو المناقشة على الحاجة إلى زيادة التعاون بين الجهات المختلفة صاحبة المصلحة، مقدمة أمثلة على هذا التعاون الذي جعل الاستدامة متاحة وقابلة للتطبيق في جميع أنحاء المكسيك. وقالت إنه ابتداءً من عام 2025، سيجري تطبيق معايير المحاسبة والاستدامة، مع التركيز على مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وأن مشاريع التدريب جارية، بغية نشر المهارات في جميع أنحاء البلد، مع قيام الجامعات أيضاً بتكييف المناهج الدراسية؛ وأنه يجري استحداث أدوات، مثل آلة حاسبة لقياس انبعاثات غازات الدفيئة؛ ومنصة لتقييم التأثير البيئي ستساعد الشركات على تقييم الاستدامة.

56- وأوجز عضو المناقشة الثاني التقدم المحرز في تطوير برنامج لإدارة الامتثال والمرونة يرمي إلى دعم إضفاء الطابع الرسمي على مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم في أوغندا. وأشار إلى أن الهدف الرئيسي من هذا البرنامج، الذي أطلق بدعم من الأونكتاد، هو معالجة أسباب الطابع غير الرسمي السائد في أوساط مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم واقتراح طرق للانتقال إلى الطابع الرسمي، بما في ذلك إجراءات مثل استحداث أداة محاسبية مخصصة لتلبية احتياجات الشركات المحلية الصغيرة. وهذه الأداة، التي جرى تصميمها بمشاركة جميع الجهات صاحبة المصلحة، تمكّن مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم من إجراء المحاسبة بطريقة مبسطة، وهي متاحة حتى للمستعملين الذين لا يملكون معرفة محاسبية، بالنظر إلى أنها تولّد تلقائياً التقارير المالية اللازمة. وتعمل هذه الأداة على شبكة الإنترنت وخارجها، وهو أمر مهم في المناطق ذات الوصول المحدود إلى الإنترنت. وذكر عضو المناقشة أنه في إطار البرنامج، يجري توفير التدريب دعماً للمستعملين، بما في ذلك إتاحة أدلة لخطوات اكتساب الطابع الرسمي مثل الحصول على رقم تعريف ضريبي. والحكومة ملتزمة بإنشاء برامج للتلمذة المهنية لمساعدة رواد الأعمال على استخدام الأداة وتطوير استراتيجيات للنمو. وذكر عضو المناقشة أن البرنامج هو في مرحلة تجريبية مدتها ستة أشهر سيجري بعدها استخدامه في وضع إطار

تحفيزي لإضفاء الطابع الرسمي على الشركات في أوغندا، وهو يجذب اهتمام بلدان أخرى في أفريقيا وأمريكا اللاتينية يمكن أن تستمد الإلهام منه. وأخيراً، ذكر عضو المناقشة أن هذه المبادرة تتضمن أفضل الممارسات العالمية، التي جرى تكييفها مع الظروف المحلية، وهي تعكس التزام أوغندا بالتنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة للجميع فيما يخص مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم.

57- وفيما يتعلق بالمسألة الثانية، ذكر خبير من مجلس الإبلاغ المالي، بنيجيريا، أن تنفيذ أداة التطوير المحاسبي قد بدأ في عام 2022 بدعم من الأونكتاد وبمشاركة من مجلس الإبلاغ المالي؛ والمصرف المركزي لنيجيريا؛ وهيئات تنظيمية من قطاعات شتى، مثل التأمين والمعاشات التقاعدية وسوق رأس المال؛ ومن منظمات مهنية؛ ومؤسسات أكاديمية. وأشار إلى أن هذه المشاركة المكثفة قد عززت المناقشات التعاونية، ما يضمن اتباع نهج كلي للنهوض بالإطار المحاسبي في نيجيريا. وذكر أنه قد جرى تحقيق العديد من الإنجازات، ولا سيما عن طريق تنظيم أحداث شتى، بما في ذلك حلقة عمل وطنية عُقدت في تموز/يوليه 2024، حيث تقاسمت الجهات صاحبة المصلحة الملاحظات والأفكار، وخاصة بشأن الاستبيانات التي وُزعت لجمع البيانات. وكانت هذه المشاورات مفيدة في صقل فهم التحديات المحاسبية القومية. وقد كشف تقييم أداة التطوير المحاسبي عن العديد من الثغرات التي ينبغي معالجتها لكي تفي نظم الإبلاغ المالي في نيجيريا بالمعايير العالمية، ومن بين هذه الثغرات ما يتعلق بالفهم المحدود للمعايير الدولية الرئيسية للإبلاغ المالي، مثل تلك المتعلقة بالأدوات المالية وعقود التأمين، ما يساعد في تسليط الضوء على الحاجة إلى بذل جهود هادفة في مجال بناء القدرات. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه نيجيريا تحديات في تنفيذ إطار موحد لجمع المقاييس البيئية والاجتماعية والحوكومية، مع وجود نقص في التدريب المهني للمحاسبين ومراجعي الحسابات في هذا المجال. ويفقر المنهج التعليمي الحالي لمراجعي الحسابات إلى التركيز على المحاسبة المتعلقة بإعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكومية والمحاسبة المتعلقة بالمشاريع البالغة الصغر، كما أنه يوجد غياب للأطر المؤسسية التي يمكن أن تيسر مشاركة مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم في جمع البيانات البيئية والاجتماعية والحوكومية. ولمواجهة هذه التحديات، قدم عضو المناقشة العديد من التوصيات، مثل تحسين الخبرة الفنية للجهات التنظيمية وتوسيع نطاق أداة التطوير المحاسبي، لكي تشمل مجالات أساسية مثل التقييمات الاكتوارية والإصلاحات التعليمية والتعاون مع الأوساط الأكاديمية. وأخيراً، أشار الخبير إلى أن نيجيريا تهدف إلى سد الثغرات القائمة وبناء الخبرة الفنية وإنشاء إطار مستدام للإبلاغ المالي يعزز الشفافية والمساءلة والتنمية المستدامة.

ثالثاً - المسائل التنظيمية

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1 من جدول الأعمال)

58- انتخب فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، السيد رابيو أولوو (نيجيريا) رئيساً له والسيد ماكجيل براياننت فيرنانديز (الفلبين) نائباً للرئيس - مقررأ.

باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند 2 من جدول الأعمال)

59- أقر فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً المعقودة في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، جدول الأعمال المؤقت للدورة (الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/108). وهكذا كان جدول الأعمال كما يلي:

- 1- انتخاب أعضاء المكتب.
- 2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
- 3- استعراض التقدم المحرز في التنسيق والتنفيذ العملي لعملية الإبلاغ عن الاستدامة، والضمآن، والاعتبارات الأخلاقية المتعلقة بها.
- 4- الدمج بين الإبلاغ عن الأداء المالي للكيانات والإبلاغ عن أدائها بشأن الاستدامة: الاستفادة من الرقمنة.
- 5- مسائل أخرى.
- 6- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والأربعين.
- 7- اعتماد التقرير.

جيم - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والأربعين

(البند 6 من جدول الأعمال)

60- وافق فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، على جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والأربعين (انظر المرفق الأول).

دال - اعتماد التقرير

(البند 7 من جدول الأعمال)

61- أن فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، لئانب الرئيس - المقرر، تحت سلطة الرئيس، بأن يضع الصيغة النهائية للتقرير عن دورته الحادية والأربعين بعد اختتام الاجتماع.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والأربعين

(البند 6 من جدول الأعمال)

- 1- انتخاب أعضاء المكتب.
- 2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
- 3- استعراض التطورات في مجال تنسيق متطلبات الإبلاغ عن الاستدامة والتنفيذ العملي لهذه المتطلبات.
- 4- دمج الاعتبارات المتعلقة بالتنوع البيولوجي وبرأس المال البشري في الإبلاغ عن الاستدامة.
- 5- مسائل أخرى.
- 6- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والأربعين.
- 7- اعتماد التقرير.

المرفق الثاني

الحضور*

1-	حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في المؤتمر:
	الاتحاد الروسي
	غامبيا
	إسبانيا
	الفلبين
	إكوادور
	فيت نام
	أنتيغوا وبربودا
	قطر
	إندونيسيا
	قيرغيزستان
	أنغولا
	الكاميرون
	أوغندا
	كمبوديا
	أوكرانيا
	باكستان
	الكوونغو
	البرازيل
	الكويت
	بربادوس
	لاتفيا
	بيرو
	ليتوانيا
	مالطة
	بيلاروس
	جمهورية الكونغو الديمقراطية
	مصر
	زامبيا
	المغرب
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
	نيجيريا
	السويد
	الصين
	هندوراس
	العراق
	هنغاريا
	غابون

2- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الصندوق المشترك للسلع الأساسية
اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية

* تحتوي قائمة الحضور هذه على المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة

- 3- وكانت الأجهزة والهيئات والبرامج التالية التابعة للأمم المتحدة ممثلة في الدورة:
إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث
- 4- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:
المنظمة العالمية للملكية الفكرية
- 5- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:
الفئة العامة
الغرفة العربية السويسرية للتجارة والصناعة
الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي
الشبكة الدولية للنهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامن
مبادرة "ستيشنينغ" العالمية للإبلاغ
منظمة القرية السويسرية، غير الحكومية